

المنفي لقيس سعيد: أمن ليبيا من أمن تونس

مع البلد الجار في وقت تعيش تونس أزمة اقتصادية حادة.

كما شهدت تونس هجمات دموية نفذها إسلاميون متطرفون ويعتقد أنه تم التخطيط لها في ليبيا واستهدفت سباحا وأمينين وعسكريين خلال العام 2015 و2016.

وفي أول زيارة رسمية منذ العام 2012 توجه الرئيس التونسي لقيس سعيد إلى ليبيا منتصف مارس الفائت لدعم الحكومة الجديدة إثر تسلمها السلطة. وكانت تونس طرفا فعلا في الحوار بين الفرقاء الليبيين قبل التوصل إلى اتفاق سياسي حول مرحلة انتقالية قبل الانتخابات المقررة في نهاية العام الجاري.

تونس التي احتضنت مئات الآلاف من الليبيين هربا من الحرب تتطلع إلى تعاون أكبر في مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا

كما تطرّق المنفي وسعيد السبب إلى ضرورة التعاون الاقتصادي خصوصا في ما يتعلق بالعملية التونسية في ليبيا.

وبين تونس وليبيا علاقات اقتصادية وثيقة إضافة إلى ارتباطات عائلية بين جانبي الحدود، لكنها تضررت إثر سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، رغم ذلك ما زالت تونس وجهة أساسية لليبيين للسياحة والعلاج، لاسيما لدى سكان غرب البلاد.

وظلت ليبيا سوقا رئيسية ومتنامية للاقتصاد التونسي حتى عام 2011 قبل أن تنهار المبادلات منذ عام 2014. وتتطلع تونس التي احتضنت مئات الآلاف من الليبيين هربا من الحرب منذ 2011 إلى تعاون أكبر وحضور لشركاتها وعمالها في مشاريع إعادة الإعمار في ليبيا مع استئناف الأمن وتركيز مؤسسات الحكم في هذا البلد.



علاقات تاريخية

تونس - أكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي في تونس على ضرورة التعاون الأمني بين البلدين خلال الفترة الانتقالية وخروج ليبيا من الفوضى.

ووصل المنفي السبت إلى تونس في زيارة تستمر ثلاثة أيام هي الأولى للبلد الجار منذ توليه مهام منصبه مطلع فبراير. وقال المنفي في تصريح صحافي مشترك مع الرئيس لقيس سعيد الذي استقبله في قصر قرطاج "تناولنا التعاون الأمني، ونعرف بأن هذه المرحلة شديدة الخطورة خصوصا في المنطقة، لا بد أن يكون هناك استقرار أمني". وتابع "البعد الأمني هو أهم الأبعاد التي لا بد من التركيز عليها، أمن ليبيا من أمن تونس". وشدد على أن "العلاقات بين ليبيا وتونس تاريخية ومستمرة وستبقى دائما إيجابية (...). ما يجمع البلدين تاريخ وإرث ومصير مشترك وأخوة وحسن جوار". وأجرى الرئيسان مباحثات شملت الاقتصاد والأمن والتنقل بين البلدين ووضع العمالة والاستثمار، فيما عهد إلى اللجنة المشتركة بين البلدين النظر في ملفات متخصصة.

من جانبه أكد سعيد على "الإرادة القوية والثابتة لاستكمال المسار الذي بدأ بعد تولي القيادة في ليبيا".

وشدد على "وقوف الشعب التونسي إلى جانب أشقائه في ليبيا في إعادة بناء مؤسساتهم وفي تأمين هذه المرحلة الانتقالية". وأضاف سعيد "نحن نقف معهم ولكن لن نحل محلهم، تحدثنا أيضا عن مشاريع تتكامل فيها الرؤى والقدرات برؤية جديدة مختلفة".

وأردف "سنواصل العمل انطلاقا من هذا التصور وسنحقق آمالنا وأمال شعبنا وأهلنا في تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا ومصر وكل البلاد العربية".

وتأتي زيارة المنفي بعد أسبوع من زيارة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي إلى طرابلس حيث شدد على رغبة بلاده في تحفيز التعاون الاقتصادي

الجزائر تخطط لإضفاء الطابع الجهوي الضيق على الحراك الشعبي

المظاهرات تخترق الطوق الأمني وتفاجئ الحكومة



لعبة القط والفأر بين الشارع والحكومة مستمرة

ومنذ دخول تنظيمي "ماك" و"رشاد"، خطرين يهددان أمن البلاد واستقرارها، عبر اختراق الحراك الشعبي، يجري تشديد الخناق على الاحتجاجات لاسيما مع الترويج لتفكيك خلايا إرهابية وانفصالية تسعى لبث الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد.

وتطاولت عشرات الآلاف في الجمعة 119 في كل من تيزي وزو وجاية بمنطقة القبائل، حيث تم تكرار نفس المطالب والشعارات المعروفة للحراك الشعبي، دون تسجيل أي تضيق أو توقيفات في صفوف المحتجين، مما يبرز المعاملة المرنة التي تطبقها الحكومة على سكان منطقة القبائل.

غير أن مراقبين في الجزائر يرون أن المعاملة المتفاوتة للسلطات الأمنية في التعاطي مع احتجاجات الحراك بين مدن البلاد وجهاتها ينطوي على نوايا حصره في المنطقة المذكورة، وإضفاء الطابع الجهوي عليه، من أجل أن يفقد طابعه الشامل لربوع البلاد واختصاره في مدن القبائل المعروفة بمناوئها للحكومة منذ عقود.

إلا أن الاختراقات المسجلة في التكتيك الأخير لما قامت مسيرات متقطعة في مختلف المدن واضطر ناشطون إلى التعبير عن موقفهم بالجوء إلى مناطق ريفية وتنظيم وقفات وتسجيلات تؤكد على التمسك بمطالب التغيير الشامل والرحيل الكلي للنظام القائم.

للاحتجاجات رغم مساعي دوائر رسمية إثبات اختراقه من طرف جهات إرهابية وانفصالية عبر الترويج لتفكيك الأمن لشبكات تابعة لحركتي استقلال القبائل "ماك" و"رشاد" في محافظتي وهران وتيسمسيلت.

وجاء اختيار مسارات ومواقع أخرى لتنظيم المسيرات الأسبوعية في العاصمة وعدد من مدن البلاد كرسالة من ناشطي الحراك على الطابع السلمي للاحتجاجاتهم، وتفادي المواجهة مع قوات الأمن، مقابل إبراز الوجه القمعي للسلطة، عبر صور وتسجيلات أظهرت العاصمة الجزائرية وكأنها في حالة طوارئ قصوى.

وعلق الناشط زكي حناش المختص في توثيق أحداث الحراك على التطورات الجديدة بأن "قوات الأمن هي التي صارت تقوم بمسيرات الجمعة بعد تسخير عشرات الآلاف من عناصرها لتطويق العاصمة والمدن الكبرى وإغلاقها، وأن الحراك لا زال يؤرق الحكومة رغم القبضة الأمنية وإلزامها سخرت كل هذه الأعداء من عناصر الأمن وتشديد الآلة الأمن والاعتقالات في صفوف المتظاهرين، وأن التكتيك الجديد أثبت للراي العام من يتمسك بالسلطة ومن يتصيد الفرص لإطلاق شرارة المواجهة".

وتحصى تنسيقية الدفاع عن معتقلي الراي منذ دخول الإجراءات المشددة للحكومة حيز التنفيذ خلال الأسابيع

للأسبوع الثالث على التوالي فشل الحراك الجزائري في تنظيم مسيراته الأسبوعية في العاصمة أو في مدن أخرى، باستثناء منطقة القبائل، في خطوة رآها متابعون محاولة من الحكومة لإضفاء الطابع الجهوي الضيق على الحراك بانتهاجها معاملة أمنية متفاوتة كتكتيك جديد حتى تتمكن من تطويق تحركاته التي باتت مصدر قلق حقيقي لها.

صابر بلدي

الجزائر - افضت القبضة الأمنية الشديدة التي تفرضها الحكومة الجزائرية خلال الأسابيع الأخيرة تجاه احتجاجات الحراك الشعبي إلى العديد من المؤشرات حول واقع المشهد السياسي في البلاد ومستقبله، ففما يجري توجيه الأحداث لأن تأخذ طابعا جهويا متطرفا في منطقة القبائل كنف ناشطو الحراك وضعهم مع المستجبات بالاستمرار في الاحتجاج بعيدا عن مواقع قوات الأمن المحتشدة بالعاصمة والمدن الكبرى للبلاد ومساراتها.

وحول ناشطو الحراك الشعبي احتجاجاتهم السياسية المناوئة للسلطة بعيدا عن مواقع الانتشار الكثيف لقوات الأمن بالعاصمة ومساراتها، فنظّموا مسيرات "الجمعة 119" في ضواح وشوارع بعيدة عن وسط العاصمة، حيث سار المئات في عين البنيان والحراش وأغالي العاصمة وبعض أرقّة وسط العاصمة، لأول مرة منذ انطلاق الحراك الشعبي.

المعاملة متفاوتة للسلط الأمنية في التعاطي مع احتجاجات الحراك بين مدن البلاد تنطوي على نوايا حصره في منطقة بعينها

وجاء هذا التحول في تنظيم المظاهرات الأسبوعية في خطوة لتلافي الانتشار الكثيف لقوات الأمن في الشوارع والساحات التاريخية للحراك الشعبي، حيث نقلت صور وتسجيلات على شبكات التواصل الاجتماعي لونا أزرق اكتسح العاصمة بسبب الانتشار الكثيف لعناصر الأمن ومركباتهم.

واستطاع التكتيك الجديد في مسار الحراك الجزائري تكريس الطابع السلمي

ألمانيا تراكم مواقفها العدائية مع المغرب بانحيازها لإسبانيا

برلين تستغل ورقة الهجرة للتغطية على الأزمة الحقيقية مع مدريد

مع نظيرتها الألمانية، بالإضافة إلى قطع جميع العلاقات مع مؤسسات التعاون والجمعيات السياسية الألمانية، بسبب ما اعتبرته الحكومة المغربية خلافات عميقة تهم قضايا الجالية الجزائرية، ولم تستسلم الرباط للضغوط والإغراءات الأوروبية في مجال الهجرة بشكل خاص، حيث تقول الحكومة المغربية إن الجانبين الألماني والإسباني معا لم يقنرا الجهود التي يقوم بها المغرب في ملف الهجرة ومراقبتها.

ورفض وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في تصريحات صحافية إقامة مراكز للاحتجاز واختزال معالجة الهجرة في ذلك الشكل، بالإضافة إلى عدم قبول الرباط بأن تكون تركيا على الحدود الجنوبية لأوروبا.

ومنذ الأسبوع الماضي تواصل السلطات الأمنية المغربية على الحدود الوهمية مع مليكة المحنلة ردع محاولات العبور إلى الثغر المحتل والتي ينفذها المهاجرون السوريون من حين لآخر، في إطار مساعي الجانب المغربي كبح الهجرة غير النظامية.

معلومات في غاية الأهمية تنبّه في سبتمبر وأكتوبر سنة 2016 إلى محاولة تنفيذ عملية إرهابية، وبدل التعاون فهي توفر للإرهابي محمد حاجب ذو الجنسية المرزوقية - الألمانية - مغربية المجال للتعرض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد المملكة.



محمد لكروني
تصريحات روث تيزيد
من تازيم العلاقات
المغربية - الألمانية

وكانت الحكومة الألمانية قد استدعت سفيرة المملكة ببرلين زهور العلوي في مارس الماضي من أجل مشاورات وصفها بـ"العاجلة"، وذلك بعد قرار المغرب تعليق التعاون مع السفارة الألمانية في الرباط وكافة أنشطة المنظمات الألمانية في البلاد، ما شكّل بداية لسلسلة من القرارات التي عبر بها المغرب عن رفضه لأي نوع من الضغط عليه.

وقرر المغرب على ألمانيا أنها تجمع الوزارات والمؤسسات الحكومية

البيضاء (أكادير) التي يوجد فيها عدد لا بأس به من الجاليات الأفريقية المقيمة بشكل غير قانوني.

وتأتي تصريحات المسؤول الألماني بعد ما يقارب الشهر من إعلان وزارة الخارجية المغربية استدعاء سفيرة الرباط في برلين للتشاور على خلفية ما وصفها المغرب بـ"مواقف عدائية متراكمة من برلين في انتهاك لمصالح المملكة". وقال مراقبون إن الألمان يغفلون بموضوع الهجرة رغم أهميته على الأسباب الحقيقية وراء الأزمة مع المغرب كون الأخير يرفض التساهل مع كل الطرق والمحاولات التي تقوم بها برلين للإضرار بمصالحه العليا، وخصوصا في ما يتعلق باحتضان الإرهابي محمد حاجب، ومساعي ألمانيا للوقوف ضد الاعتراف الأميركي الرسمي بالسيادة المغربية على الصحراء، حيث ودعت برلين إلى جانب خصوم المغرب ودعت في ديسمبر الماضي إلى اجتماع لمجلس الأمن الدولي لبحث الاعتراف الأميركي بالسيادة المغربية على الصحراء.

ويعيب المغرب على ألمانيا أنها ادارت ظهرها لدور المملكة في كشف

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن "الأكثر من ذلك أن المغرب أضحي قبلة ومحطة للاستقرار بدل العبور إلى الضفة الأخرى، إذ أن العديد من الشباب الأفارقة في السنوات الأخيرة أصبحوا ينتقلون من منطقة جنوب الصحراء للاستقرار في المغرب ثم ينتقلون إلى أوروبا لاحقا في حال سنحت لهم الفرصة، ويتركزون في مجموعة من المدن (كالرباط والدار

الأخيرة لوزير الدولة الألماني ستيزيد من تازيم العلاقات المغربية - الألمانية خصوصا وأن المغرب تبنى إستراتيجية وطنية في مجال الهجرة واللجوء، سعى من خلالها إلى تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، إذ أطلق هذه الإستراتيجية خلال سنة 2014 حيث بلغ عدد طلبات تسوية الوضع المقدمّة أكثر من 56 ألف طلب، قبل منها 43 ألفا".



الهجرة غير الشرعية ذريعة ألمانية لابتزاز المغرب